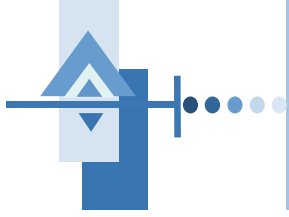
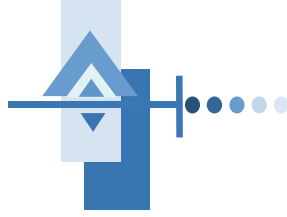


عرض السيد الوزير أمام لجنة المالية والتنمية
الاقتصادية بمجلس النواب
لمشروع القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات
الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها



محاوَر العرض

- مؤشرات نمو نشاط النظام البنكي
- الأهداف
- هيكلَة المشروع
- الخطوط العريضة لمشروع القانون



مؤشرات نمو نشاط النظام البنكي

يتكون النظام البنكي من 86 مؤسسة موزعة على الشكل التالي:

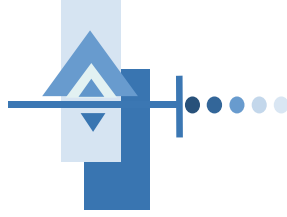
✓ 55 مؤسسة انتمان بما فيها 19 بنك و 36 شركة تمويل؛

✓ 31 هيئة معتبرة في حكم مؤسسات الائتمان من بينها 6 بنوك حرة و 13 جمعية

للقرروض الصغرى و 10 شركات للوساطة في مجال تحويل الأموال.

وتعد البنوك من أهم مؤسسات الائتمان نشاطا من حيث تعبئة الادخار وتمويل

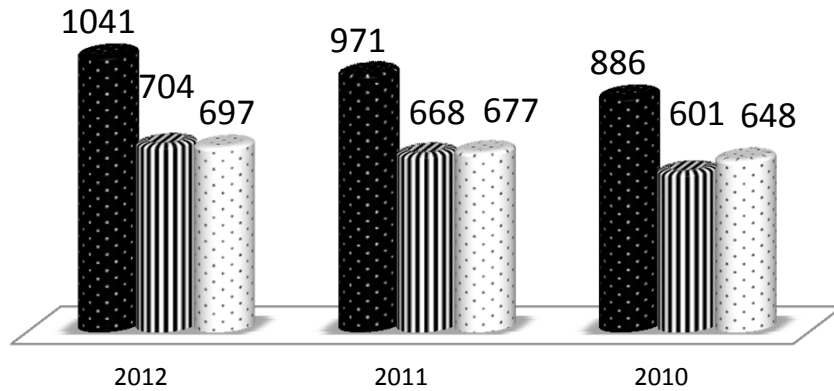
الاقتصاد.



مؤشرات نمو نشاط النظام البنكي

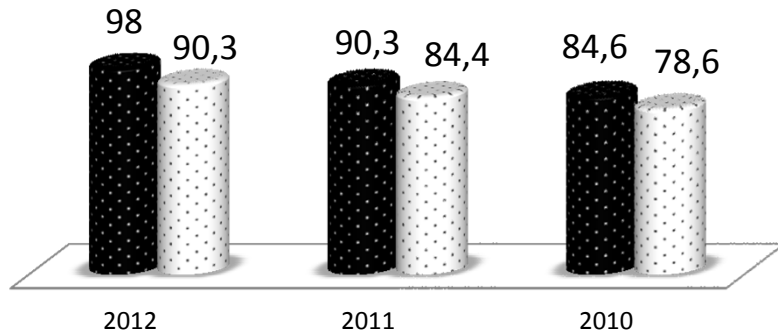
مؤشرات نمو نشاط البنوك بملايير الدراهم

ودائع الزبناء ■ قروض بوا سطة الدفع من الصندوق ■ مجموع الحصيلة



مؤشرات نمو نشاط مؤسسات التمويل بملايير الدراهم

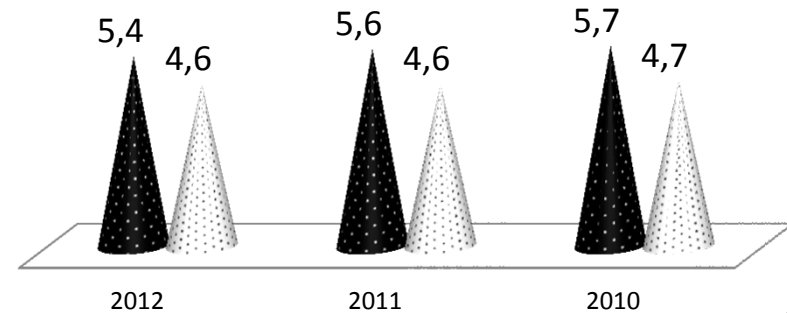
العائد الصافي البنكي ■ مجموع الحصيلة

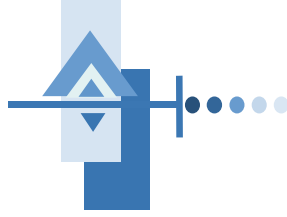


مؤشرات رقمية

مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى بملايير الدراهم

جاري القروض :: مجموع الحصيلة



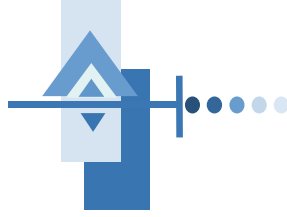


الأهداف

الأهداف المباشرة:

تعزيز الإصلاحات الرامية إلى تدعيم وعصرنة منظومتنا المالية. ومن بين أهم المرجعيات وراء الإصلاحات المقترحة :

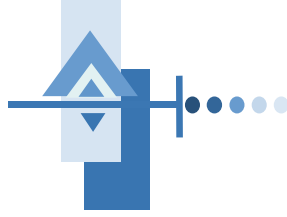
- ضرورة ضمان الاستقرار المالي :
 - أولا عبر وضع إطار للوقاية من المخاطر الشمولية والأزمات المالية وتدبيرهما خصوصا مع الأهمية والحجم الذي وصل اليه القطاع البنكي، حيث على سبيل المثال تمثل أصول القطاع وحجم القروض المقدمة للاقتصاد على التوالي 125 و 85 في المئة من الناتج الداخلي الخام.
 - ثانيا عبر تعزيز الرقابة على أنشطة مؤسسات الائتمان وتقوية القواعد الاحترافية المطبقة عليها.
 - ثالثا عبر توسيع نطاق القانون البنكي ليشمل مؤسسات وخدمات جديدة تماشيا مع التغيرات والتطورات المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والمالي.
- أهمية إحداث إطار متكامل للبنوك التشاركية نظرا لدور المنتوجات والخدمات المالية التشاركية فيما يخص تعبئة الادخار والتمويل الإضافي للاقتصاد الوطني من جهة، ولأن هدف إحداث قطب مالي جهوي في المغرب يستلزم توفير جميع أنواع المنتوجات والخدمات المالية من جهة أخرى.



الأهداف

الأهداف غير المباشرة:

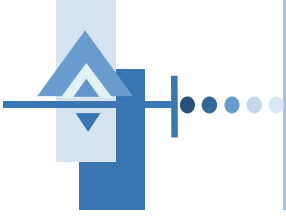
- الرفع من أداء ومتانة القطاع البنكي من أجل تحسين تمويل الاقتصاد والاستثمار وتمكين فئات مهمة من الأشخاص من الولوج إلى هذا النظام وبذلك تحسين نسبة الاستبناك؛
- الرفع من التنمية الاقتصادية لبلادنا لاسيما بما يختزنه قطاع المالية التشاركية من آفاق مهمة للاستثمار وتعبئة الادخار والتمويل الإضافي للاقتصاد الوطني؛
- مواكبة إحداث قطب مالي متميز بإشعاع على المستويين الجهوي والعالمي والذي يستوجب تبني أفضل الممارسات الدولية.



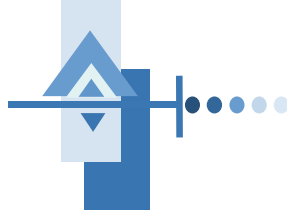
هيكلة المشروع

يتكون مشروع القانون من 196 مادة موزعة على 9 أقسام كما يلي:

1. مجال التطبيق والإطار المؤسسي؛
2. منح الاعتماد وشروط مزاولة النشاط وسحب الاعتماد؛
3. البنوك التشاركية؛
4. أحكام تتعلق بالمحاسبة وبالقواعد الاحترازية؛
5. مراقبة مؤسسات الائتمان؛
6. الرقابة الاحترازية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع؛
7. العلاقات بين مؤسسات الائتمان وعمالها والوسطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان؛
8. العقوبات التأديبية والجنائية؛
9. أحكام متفرقة وانتقالية.



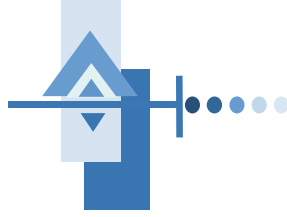
الخطوط العريضة لمشروع القانون



1-توسيع مجال تطبيق القانون

يتضمن مشروع القانون مقتضيات جديدة خاصة :

- خدمات الاستثمار والخدمات المرتبطة بها والممكن مزاولتها من طرف مؤسسات الائتمان.
- إحداث فئة جديدة من المؤسسات تسمى "مؤسسات الأداء" بالنظر للنمو الذي عرفته الوسائل الجديدة للأداء.
- تبني مقتضيات تهم التعريف بالتجمعات المالية (Conglomerats financiers) والإشراف عليها وفقا للمعايير الدولية في هذا المجال.
- توسيع نطاق مراقبة بنك المغرب لجمعيات السلفات الصغيرة خصوصا فيما يتعلق بمنح وسحب الاعتماد لمزاولة نشاط السلفات الصغيرة من طرف بنك المغرب عوضا عن وزارة المالية، وكذا بالقواعد المحاسبية والاحترازية، وبالمراقبة والإشراف الاحترازي الكلي، وبالعلاقة مع العملاء وكذا بنظام العقوبات. وستظل هذه المؤسسات خاضعة للنصوص الخاصة بها.
- منح الوسيطاء في العمليات المنجزة من لدن مؤسسات الائتمان شكل أشخاص اعتبارية يخضعون لرقابة بنك المغرب، كما أنهم مطالبون بوضع نظام اليقظة والمراقبة الداخلية وفقا لأحكام القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال.



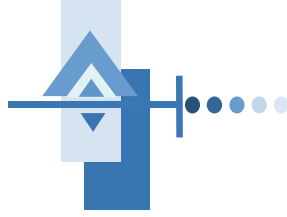
2- تأطير نشاط البنوك التشاركية

✓ الإطار

- من أبرز العناصر التي تم أخذها بعين الاعتبار من أجل إدخال مقتضيات تهم البنوك التشاركية، نذكر على وجه الخصوص : نضج النظام المالي الوطني ؛ آفاق الاستثمار و التمويل التي يختزلها هذا المجال ببلادنا ؛ إحداث قطب مالي يتميز بإشعاع على المستوى الجهوي والعالمي.
- من أبرز الأهداف لوضع إطار قانوني يحكم المالية التشاركية هو أهمية المنتوجات و الخدمات المالية التشاركية فيما يخص تعبئة الادخار والتمويل الإضافي للاقتصاد الوطني.

✓ أهم المحاور التي جاء بها مشروع هذا القانون

- المبادئ الأساسية، التعريف بالمفاهيم وصيغ العقود؛
- مجال التطبيق والأنشطة المسموح بمزاوتها؛
- ممارسة الرقابة من طرف بنك المغرب على البنوك التشاركية ؛
- حماية العملاء.



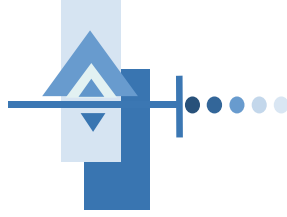
3- تقوية التنظيم الاحترازي

✓ الأهداف

الوقاية من المخاطر المالية عبر تقوية التنظيم الاحترازي المعمول به حالياً.

✓ الإجراءات

- إدراج مقتضيات جديدة متعلقة بالحكمة البنكية مع إدخال مفهوم المتصرف المستقل وبالتنصيب على الالتزام بتشكيل لجان التدقيق والمخاطر من طرف مؤسسات الائتمان؛
- إدراج مقتضيات تتعلق بواجب اليقظة طبقاً للأحكام الجاري بها العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



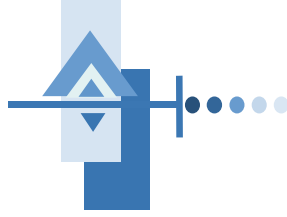
4- وضع إطار للرقابة الاحترافية الكلية ولتدبير الأزمات الشمولية ضمانا لاستقرار المنظومة المالية

✓ الأهداف

تقوية التعاون بين سلطات مراقبة النظام المالي من أجل مواجهة المخاطر الشمولية وتسوية الأزمات.

✓ الإجراءات

- إنشاء لجنة تسمى "لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية" التي ستحل محل "لجنة التنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي"، يعهد إليها بتحليل المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي واقتراح التدابير المناسبة التي تسمح باحتواء ومواجهة آثار مثل هذه المخاطر، مع توسيع مكوناتها لتشمل ممثلا عن وزارة المالية.
- إسناد تدبير صندوق ضمان الودائع بما في ذلك صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية إلى شركة مساهمة تحت مراقبة بنك المغرب، وفقا لأفضل الممارسات على الصعيد الدولي في هذا المجال.
- إدراج أحكام جديدة تتعلق بمعالجة صعوبات أية مؤسسة تعتبر شمولية تهدد استقرار النظام البنكي.



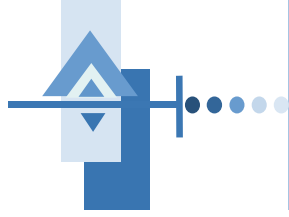
5- حماية الزبناء

✓ الأهداف

تسهيل تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين مؤسسات الائتمان وزبنائها، وتعزيز حماية مصالح الزبناء.

✓ الإجراءات

- إدخال مقتضيات تشريعية تهم إحداث نظام وساطة بنكية يهدف إلى تسوية ودية للنزاعات القائمة بين مؤسسات الائتمان وبين عملائها؛
- إدراج مقتضيات تنص على ضرورة توفر مؤسسات الائتمان على نظام داخلي يمكن من معالجة فعالة وشفافة للشكايات المرفوعة إليها من طرف عملائها.



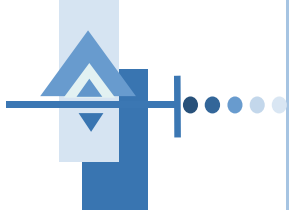
مراجعة نظام العقوبات

✓ الأهداف

مواكبة التغيرات والتطورات المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال العشرينية الأخيرة، أي منذ صدور القانون البنكي لسنة 1993 علما أن القانون البنكي لسنة 2006 لم يغير قيمة العقوبات.

✓ الإجراءات

- الرفع من قيمة الغرامات المنصوص عليها؛
- إخضاع جمعيات السلفات الصغيرة لنظام العقوبات.



شکرا علی انتباهکم